

## البطالة تتحدى الإجراءات الحكومية في الأردن

باحتجاجات هزت البلاد لثمانية أيام متتالية. وطلب صندوق النقد من البلاد تنفيذ البرنامج المتفق عليه بهدف تعزيز التوحيد المالي لخفض الدين العام تدريجياً وتنفيذ إصلاحات هيكلية تدفع نحو نمو أكثر شمولاً.

ولكن عجز الموازنة العامة المزمّن المصدر الأساسي لنمو الدين العام نسبة وحجماً، يحول دون تحقيق ذلك حيث تلجأ الحكومة إلى سد فجوة العجز في الإيرادات سنوياً عن طريق الاقتراض بشقيه الداخلي والخارجي، وهذا بدوره يراكم المديونية عاماً بعد آخر.

**19.1**  
بالمئة المستويات القياسية لمعدل البطالة في الأردن خلال الربع الثالث من العام الحالي

ويقول محللون إن الأردن سيفشل في برنامج خفض الدين العام إلى نحو 77 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2021 من إجمالي 95 بالمئة حالياً نظراً لعدم وجود أي بوانر على تعافي الاقتصاد.

وظهرت القفزة في معدلات البطالة في الأردن، أن الحديث عن تنفيذ إجراءات تخفف الأزمة الاقتصادية في البلاد لا يزال مجرد حبر على ورق وأن الجدوى منها لم تتحقق حتى الآن.



أغلب العاطلين من أصحاب الشهادات الجامعية

ارتفعت مخاوف الأوساط الاقتصادية الأردنية بعد مؤشرات جديدة على فشل الإجراءات الحكومية في امتصاص البطالة التي ارتفعت إلى مستويات قياسية في ظل الإصلاحات المتذبذبة والتي أدت إلى نتائج عكسية تعرقل خروج البلاد من متاهة الأزمات الاقتصادية المزمّنة.

**عمان -** أكد ارتفاع معدلات البطالة في أحدث البيانات الحكومية تقامم الأزمات التي يعاني منها الأردن في ظل الركود الاقتصادي وتزايد المطالب الشعبية التي تحصل الحكومة مسؤولية الأزمة الاقتصادية العميقة. وضاعفت أرقام أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة حجم التحديات بعد فشل الإصلاحات في إعطاء بريق أمل للمواطنين في ظل المؤشرات التي تزيد قامة الأفاق الاقتصادية والاجتماعية. وظهرت البيانات أن معدل البطالة قفز في نهاية الربع الثالث من العام إلى 19.1 بالمئة مسجلاً زيادة 0.5 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وهي نسبة قياسية تهدد الاستقرار المجتمعي لبلد صغير محدود الموارد والإمكانات.

وأشارت البيانات إلى ارتفاع البطالة بين الإناث إلى 27.5 بالمئة وزيادة 0.4 بالمئة بمقارنة سنوية، في وقت بلغت فيه البطالة بين الذكور 17.1 بالمئة وزيادة 0.8 بالمئة عن مستوياتها قبل عام.

وتواجه البطالة أصحاب الشهادات الجامعية ممن يحملون مؤهل الثانوية العامة فاعلى، حيث بلغت 25.2 بالمئة مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى، في حين يحصل حوالي 55.8 بالمئة من مجمل العاطلين شهادات الثانوية فاعلى مقابل 44.2 بالمئة من المعطلين بمؤهلات علمية أقل من الثانوي.

وتختلف نسبة العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث بلغت النسبة من الذكور من حملة الثانوية العامة فاعلى نحو 29.7 بالمئة مقابل نحو 83 بالمئة للإناث.

وسُجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين ما بين 15 و19 عاماً، و20-24 ربيعاً، حيث بلغ المعدل 29.9 بالمئة و38.8 بالمئة لكل منهما على التوالي.

وعلى مستوى المحافظات، سجل أعلى معدل للبطالة في محافظة مادبا بنحو 23.9 بالمئة، وأدنى معدل في محافظة الكرك بنسبة بلغت 14.5 بالمئة. وتزيد هذه الأرقام من مراكمته

## شكوك تحاصر برنامج القاهرة لبيع شركات القطاع العام

### انتقاد تبريرات الحكومة للتأجيل المتكرر لطرح الشركات

وتمر البورصة المصرية بحالة من الوهن وشح السيولة في ظل غياب المحفزات وقلة عدد الطروحات بالسوق. ويرى محللون أنه "من الصعب نجاح الحكومة في الالتزام بالمواعيد التي حددتها مسبقاً لو استمرت في السير بسرعة السلخفة كما هي حالياً، لكن لو حدث تغيير في الاستراتيجية فقد تنجح وتنتهي من البرنامج وتحديث حالة من النشاط في البورصة".

وقال إيهاب رشاد نائب رئيس مجلس إدارة مابشر كابيتال هولدينج للاستثمارات المالية إن "السوق تحتاج لشركات جديدة ذات ثقل نسبي نستطيع من خلالها زيادة وزن البورصة المصرية في مؤشر أم.أس.سي. أي لجذب الاستثمارات وسيولة جديدة". وأوضح أن "الطروحات أصبحت ضرورة ملحة وليست رفاهية. كل طرح جديد سيأتي بمستثمرين جدد، مصريين وأجانب، وسيجذب سيولة جديدة... من الصعب طرح كل هذا العدد من الشركات في الوقت الذي أعلنوا عنه".

وكان للبورصة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية دور هام في جذب الشركات لطرح حصص منها بالسوق من خلال إدارة متخصصة لديها لكن دور تلك الإدارة تراجع في العامين الماضيين بشكل كبير. وقال هشام توفيق وزير قطاع الأعمال المصري الثلاثاء خلال مؤتمر اقتصادي في القاهرة إن "هناك ثلاث شركات حكومية جاهزة لطرح حصص منها ببورصة مصر على أن تصدق بنوك الاستثمار المكلّفة بإدارة العملية توقيت الطرح".

وتابع "سيتم طرح 22 إلى 25 بالمئة من أسهم مصر الجديدة للإسكان والتعمير في الربع الأول من 2020". وليست المرة الأولى التي تحدد فيها الحكومة مواعيد لإستئناف برنامج طروحات قطاع الأعمال العام، فقد سبق ذلك العديد من التصريحات الحكومية بمواعيد لم تلتزم بها ولم تطرح خلالها أي شركات بنزيرة أن الوقت غير مناسب للطرح.

وقالت رضوى السويدي رئيسة قسم البحوث ببنك الاستثمار فاروس "الأسف هناك تأجيل مستمر للطروحات لأنهم ينتظرون الوقت المناسب، نحتاج لخطة لتنشيط السوق من خلال الطروحات الحكومية لا أن تكون الحكومة هي من ينتظر نشاط السوق لتقوم بالطروحات. نحتاج طرح حصص من شركات موجودة ومقيدة أصلاً بالسوق، نحتاج طرح جديد كل ربع سنة على الأقل في قطاعات بكر وبها نسب نمو عالية".

وغيرت الحكومة استراتيجيتها في الطرح أكثر من مرة فبعد أن أعلنت في البداية عن طرح حصص من شركات غير مطروحة سابقاً وغير مقيدة بالبورصة عادت وأعلنت أن الطروحات المقبلة ستكون ثانوية لشركات مقيدة بالبورصة من خلال بيع حصص أكثر منها للمستثمرين في السوق.

وجه خبراء مصريون انتقادات شديدة لسياسات الحكومة المصرية في ما يتعلق ببرنامج طرح شركات القطاع العام في البورصة. وأكدوا أن تعثر التنفيذ يثير الشكوك بشأن جدتها في ظل صعوبة الإدراج بسبب ارتفاع أسعار الفائدة التي ترجح كفة الادخار على المخاطرة بشراء أسهم شركات خاسرة.

القاهرة - واجهت الأوساط الاقتصادية برنامج طرح الشركات الحكومية المصرية في البورصة بالشك في فرص نجاحه وترجح عدم وجود طلب لشراء أسهمه حيث اعتبروا تبريرات السلطات مجرد ذرائع.

وشك محللون اقتصاديون في قدرة الحكومة المصرية على تنفيذ برنامج طروحات القطاع العام بالبورصة في الإطار الزمني المعلن إذ لم يُطرح منه سوى 4.5 بالمئة من شركة واحدة ليلاً بشكل مفاجئ للجمهور رغم مرور 21 شهراً على الإعلان عنه ولم يتبق سوى تسعة أشهر وتنتهي المدة المحددة للبرنامج.

واتهموا الحكومة بالتراجع بأسباب واهية لتأجيل الطروحات مثل انتظار التوقيت المناسب للطرح وقدرة السوق على استيعابها قائلين إن البرنامج هو الذي سينشط السوق وإن على الحكومة ألا تنتظر أن يحدث العكس.

ونسبت رويترز لروائل عنبة رئيس مجلس إدارة رويال لتداول الأوراق المالية قوله إن "التأجيل المتتالي للبرنامج يضعف موقف الحكومة بشكل كبير ويفقد الثقة في البرنامج خاصة أن هناك طروحات لشركات خاصة تحدث بالسوق". وتساءل قائلاً "كيف للقطاع الخاص أن ينجح ويغطي الطروحات والسلطات تقدم حججاً واهية في كل مرة حيث أن كل ذلك يفقد الثقة فيها وفي جودتها، فهي تحتاج لقرارات جريئة وهم لم ينجحوا في الالتزام بالمواعيد التي أعلنوا عنها".

وتكشفت الحكومة المصرية في مارس من العام الماضي عن عزمها طرح حصص من 23 شركة بالبورصة، في إطار برنامج لجمع 80 مليار جنيه (حوالي 4.98 مليار دولار) عبر بيع حصص أقلية في فترة تتراوح بين 24 و30 شهراً.

ورغم انقضاء ما يصل إلى نحو 21 شهراً من تلك المدة لم تطرح الحكومة سوى 4.5 بالمئة من أسهم الشركة الشرقية للدخان في وقت سابق من العام الجاري فقط وتم الطرح ليلاً في خطوة مفاجئة. غير أن الفئتين من شركات القطاع الخاص دخلتا سوق الأسهم هذا العام إذ طرحت شركة فوري لتكنولوجيا البنوك والدفعات الإلكترونية، أكبر شركة



مخاوف من تسريح العمال

## أوروبا تنفخ في رماد آلية المقايضة مع إيران

النووي المبرم بين طهران والدول الكبرى، وأعدت فرض عقوبات قاسية على اقتصاد الجمهورية الإسلامية. ومع ذلك أكدت الدول الثلاث عباراتها الدبلوماسية الفارغة التي تؤكد أن موجة الانضمام إلى آلية المقايضة التجارية "تعزيز إستكس وتشكل دليلاً على جهود الأوروبيين لتسهيل التبادل التجاري المشروع بين أوروبا وإيران وتسلط الضوء على تمسكنا المستمر" بالاتفاق النووي المبرم مع إيران في عام 2015. ويبدو أن الآلية مجرد شعار لمواصلة الموقف الأوروبي، الذي يطالب طهران المختنقة بالعقوبات الأميركية بمواصلة الالتزام بالاتفاق النووي، الذي انسحبت منه الولايات المتحدة في العام الماضي.

ويظهر ذلك في تأكيد الدول الثلاث أن على "إيران العودة فوراً للالتزام بكل تعهداتها" في الاتفاق النووي وبخاصة توقيف تخصيب اليورانيوم بنسب حظورة.

وكما في كل الدعاوات الشكلية السابقة، سارعت طهران إلى تجديد إعلان ياسها من آلية المقايضة الأوروبية، التي لم يمر من خلالها دولار واحد حتى الآن.

وقال رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني أمس في تعليق على انضمام ست دول أوروبية إلى الآلية "إن غير الواضح ما إذا كانت الآلية ستحقق نتائج ملموسة".

وهناك إجماع بين الخبراء على أن الاتفاق لن يستطيع حتى على المدى البعيد تقديم أي شيء لطهران، وأنه مجرد موقف دبلوماسي لتخفيف اندفاع طهران في التنصل من التزاماتها بالاتفاق النووي.

النووي حد إعلان بنك الاستثمار الأوروبي أنه لا يستطيع تجاهل العقوبات الأميركية إذا أراد المحافظة على مكانته كمؤسسة ذات مصداقية في أسواق المال الدولية. ويكشف عدم قدرة البنك التابع مباشرة للاتحاد الأوروبي على تجاهل العقوبات الأميركية، قلة خيارات جميع الشركات الأخرى، التي تسابقت لقطع علاقاتها مع إيران حتى قبل دخول العقوبات حيز التنفيذ. واكتفى بيان باريس ولندن وبرلين بالترحيب بقرار حكومات بلجيكا والدنمارك وفنلندا والنرويج وهولندا والسويد الانضمام إلى "إستكس" بصفة دول مساهمة.

وفي تصريح دبلوماسي بلا مضمون، ولا يصل حتى إلى حفظ ماء الوجه، أصدرت فرنسا وألمانيا وبريطانيا بياناً مشتركاً يرحب بانضمام ست دول أوروبية جديدة إلى آلية المقايضة التجارية مع إيران، التي تهدف شكلياً إلى الإنقاذ على العقوبات الأميركية بتجنب استعمال الدولار.

ولا ترقف العقوبات أمام تنفيذها عند انعدام التمويل، بل تكمن أيضاً في إجماع الشركات الأوروبية على رفض التعامل مع إيران لتفادي خطر التعرض للعقوبات الأميركية القاسية. ويقول محللون إن جميع الشركات كانت أمام الاختيار بين حماية مصالحها الكبيرة مع أكبر اقتصاد في العالم وبين المغامرة بالتعامل مع اقتصاد يوشك على الانهيار، وأن اختيارها لم يكن يحتاج إلى تفكير.

وبلغ التمرد على محاولات الحكومات الأوروبية حماية الاتفاق

سلام سرحان  
كاتب وإعلامي عراقي

قدمت دول الاتحاد الأوروبي لمسة تجملية جديدة لآلية المقايضة التجارية مع إيران بانضمام 6 دول جديدة إليها، رغم أنها ولدت ميتة ولم تقدم أي شيء لطهران منذ دخولها حيز التنفيذ بداية العام الحالي. وتعلم جميع الأطراف أن الآلية التي أطلق عليها "إستكس" تعتمد على مقايضة عوائد مقترضة لصادرات النفط، لن تجد أي سبيل للتنفيذ بسبب توقف صادرات النفط الإيراني، ليس إلى دول الاتحاد الأوروبي فقط بل إلى جميع أنحاء العالم أيضاً.

وفي تصريح دبلوماسي بلا مضمون، ولا يصل حتى إلى حفظ ماء الوجه، أصدرت فرنسا وألمانيا وبريطانيا بياناً مشتركاً يرحب بانضمام ست دول أوروبية جديدة إلى آلية المقايضة التجارية مع إيران، التي تهدف شكلياً إلى الإنقاذ على العقوبات الأميركية بتجنب استعمال الدولار.

ولا ترقف العقوبات أمام تنفيذها عند انعدام التمويل، بل تكمن أيضاً في إجماع الشركات الأوروبية على رفض التعامل مع إيران لتفادي خطر التعرض للعقوبات الأميركية القاسية. ويقول محللون إن جميع الشركات كانت أمام الاختيار بين حماية مصالحها الكبيرة مع أكبر اقتصاد في العالم وبين المغامرة بالتعامل مع اقتصاد يوشك على الانهيار، وأن اختيارها لم يكن يحتاج إلى تفكير.

وبلغ التمرد على محاولات الحكومات الأوروبية حماية الاتفاق